واقع التحولات المجالية غير الفلاحية بالمجال الساحلي لمنطقة الغرب بالمغرب

أ. عبد الرحيم قصباوي، دكتور في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة-المغرب.
أ. طريق كويسي، طالب باحث في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة- المغرب.

The reality of non-agricultural spatial mutations in the coastal space of the Gharb area of Morocco

Abderrahim KASBAOUI, Ph.D. in Geography, Ibn Tofail University, Faculty of Arts and Humanities, Kénitra –Morocco.
Tarik COUISSI, Ph.D. student, Ibn Tofail University, Faculty of Arts and Humanities, Kénitra –Morocco.

ملخص: يتجلى الهدف من هذا البحث في إبراز التحولات التي عرفها ساحل منطقة الغرب، خاصة التحولات المرتبطة بالأنشطة غير الفلاحية، وتحديد انعكاساتها على الساكنة والوسط البيئي، مع الوقوف على بعض الإكراهات التي تحد من تطور الأنشطة غير الفلاحية بساحل الغرب، لاسيما ذات الطابع الاقتصادي، لما تلعبه من دور في تحقيق التنمية.

فالمجال المدروس عرف دينامية مجالية كبيرة، غيرت المشهد الجغرافي، خاصة على مستوى السكن والشبكة الطرقية، نظرا لما يزخر به من مؤهلات طبيعية ساعدت على استقرار السكان وزيادة الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: التحولات، ساحل الغرب، السكن، التنمية، المشهد الجغرافي، مؤهلات طبيعية.

Abstract: The purpose of this research is to highlight the mutations which are known by the coastal area of Gharb, particularly those related to non-agricultural activity, and to determine its impact on the population and the environment, taking into account some constraints that limit the development of non-agricultural activity of the coastal of Gharb, chiefly the economic nature because of its role in achieving development.

The studied area has known a great spatial dynamic, which changed the geographical landscape, especially at the level of housing and road network, due to its abundant natural potentialities that helped to stabilize the population and increase investments.

Keywords: Mutations, Coastal of Gharb, Habitat, Development Geographical landscape, Natural potentialities.

تقديم

عرف المغرب تحولات مجالية مهمة خلال القرن العشرين، حيث تميز بدينامية متواصلة، لاسيما على مستوى التعمير وتغير المشاهد الفلاحية بالموازاة مع زيادة وثيرة نمو السكان وارتفاع متطلباتهم. وتعد المجالات الريفية من أهم المناطق التي عرفت تغيرا بارزا نتيجة تسارع وثيرة التحول المجالي.

وفي خضم هذه التغيرات يعتبر الشريط الساحلي للغرب، من أكثر المناطق المغربية التي عرفت تحولات مجالية وسوسيواقتصادية متعددة، خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين. فقد كان للموقع الجغرافي وما يزخر به من مؤهلات طبيعية متنوعة، دور كبير في حدوث عدة تحولات ساهمت في تغير المشهد الجغرافي؛ منها ما ارتبط بالنشاط الفلاحي وأخرى مجالية غير فلاحية.

فقد مست التحولات المجالية غير الفلاحية التي عرفها ساحل منطقة الغرب، تهيئة السكن القروي والشبكة الطرقية ومختلف التجهيزات العمومية.

1- الإطار المنهجي للبحث

1-1 إشكالية الدراسة

تتلخص إشكالية التحولات المجالية غير الفلاحية بساحل الغرب، في الوقوف على مظاهر وأشكال التحولات التي مست مرافق متعددة وأثرت بشكل إيجابي على السكان والاقتصاد المحلي والوطني من جهة، وبشكل سلبي على الوسط الطبيعي –البيئي- من جهة ثانية. وقد مست هذه التحولات المسكن القروي وشبكة المواصلات وانتشار وحدات متعددة للصناعة الغذائية.

لذا، سنعمل على دراسة هذه الإشكالية من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين:

-ما هي مظاهر التحولات المجالية غير فلاحية بساحل الغرب؟

-وما انعكاساتها المجالية على السكان والوسط البيئي؟

1-2 فرضيات البحث

تم الانطلاق في دراسة هذا الموضوع من فرضيتين:

-عرف المجال الساحلي لمنطقة الغرب تحولات كبيرة ذات طابع غير فلاحي، مما غير من المشهد الجغرافي.

-أن التحولات المجالية الحديثة بهذا المجال كانت لها انعكاسات مجالية متعددة، خاصة على مستوى البيئة والحد من استدامة الموارد الطبيعية.

1-3 أهداف البحث

يتجلى الهدف من هذا البحث في محاولة تسليط الضوء على مظاهر التحولات التي أضحت تميز المجال الساحلي لمنطقة الغرب، لاسيما ما يتعلق بأشكال السكن ومميزاته، ودراسة التطور الذي حدث على مستوى الشبكة الطرقية وبعض الأنشطة الاقتصادية التي كانت لها مساهمة في تحول المجال المدروس.

1-4 منهجية البحث

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهجين التاريخي والإحصائي، من خلال استغلال نتائج دراسة ميدانية، لإبراز التحولات التي عرفها ساحل الغرب، خاصة على مستوى الأنشطة غير

الفلاحية، حيث تم إجراء استطلاع رأي 290 فردا موزعة على 10 دواوير للدراسة الميدانية، والتي شملت خمس جماعات ترابية على طول الشريط الساحلي للغرب، بنسبة 15% من مجموع أرباب الأسر. إلى جانب الاعتماد على بعض المعطيات الإحصائية، المحصل عليها من المؤسسات العمومية ذات الصلة بالموضوع.

1-5 دور الموقع الجغرافي في التحولات المجالية غير الفلاحية

يقع المجال الساحلي للغرب على طول الجزء الغربي لمنطقة الغرب، حيث يطل مباشرة على المحيط الأطلنتي، ويتميز بطبوغرافية متنوعة تتشكل من الكثبان الساحلية والمنخفضات، مع وجود انحدارات في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية في اتجاه السهل. ثم سيادة مناخ متوسطي مع تأثيرات محيطية، إذ يتميز نظام الأمطار بعدم الانتظام من سنة لأخرى. (شكل رقم 1)

ساعد هذا الموقع الجغرافي، من خلال ما يتوفر به من خصائص طبيعية، على استقرار السكان وتزايد حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية، إذ أضحى يتميز بشبكة طرقية مهمة، تساهم في ربط المجال القروي (الريفي) بمختلف المراكز الحضرية، سواء منها القريبة كمدينة القنيطرة، أو بعض المدن الكبرى كالرباط والدار البيضاء.

كان لهذه العوامل المرتبطة بالموقع دور كبير في مختلف التحولات المجالية والسوسيواقتصادية.

شكل رقم 01: موقع ساحل الغرب ضمن جهة الرباط- سلا- القنيطرة

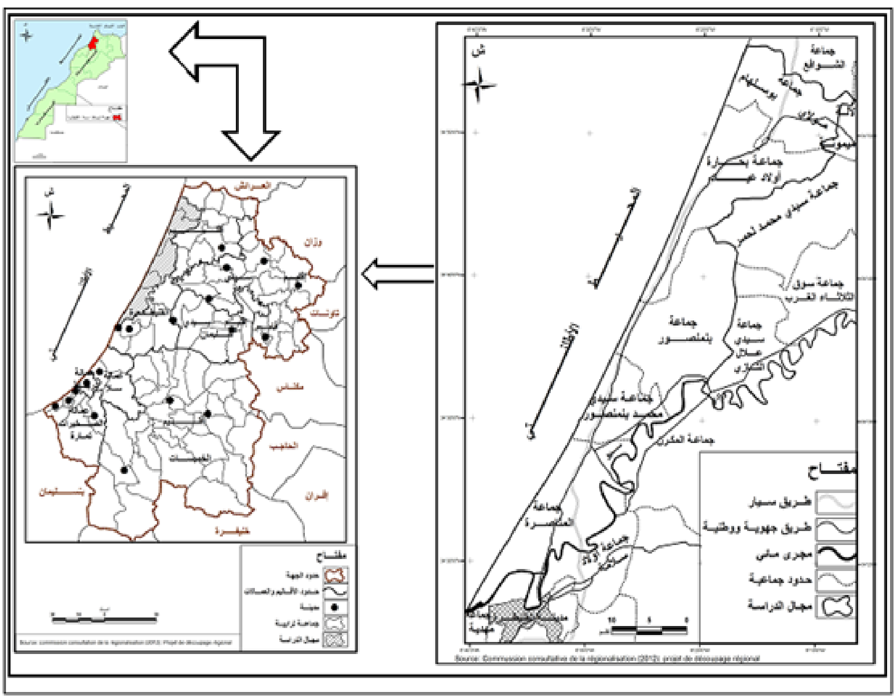

2- مظاهر التحولات المرتبطة بالسكن الريفي

2-1- خصائص السكن بالمجال المدروس: تجمع بين القديم والحديث

يعد المسكن إحدى أبرز المنشآت البشرية التي تميز المجالات القروية بالمغرب، كما أنه أهم المكونات الأساسية للبنيات الفلاحية، خاصة وأن مفهوم السكن يختلف بين المدينة والبادية(المختار الأكحل، 2004، ص221).

ظلت منطقة الغرب حتى بداية القرن العشرين، خالية من أي تجمع سكني حضري (محمد حنزاز، 2005، ص81)، باستثناء بعض الأرياف المحدودة، إذ كانت القبائل تعيش في نظام مبني على نصف الترحال، بين المناطق الزراعية الضيقة والمجالات الرعوية الشاسعة، لكن مع التطورات التي عرفتها منطقة الغرب أصبح السكن الريفي أكثر انتشارا.

يعتبر السكن القروي من بين المعايير الأساسية لتصنيف الفئات الاجتماعية في منطقة الغرب والمجال الساحلي بشكل خاص، سواء تعلق الأمر بالمنازل المشكلة من الإسمنت والمواد الصلبة أو الطين، وعلاقتهما بالتجهيزات الضرورية للحياة: كالماء الشروب والكهرباء. كما أن أنواع السكن عادة ما تعطي فكرة عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر.

فقد ساهمت الموارد الطبيعية بشكل فعال في تطور السكن وزيادة أعداده بساحل الغرب، نتيجة خصوبة التربة ووفرة المياه وملاءمة عناصر المناخ، ودور هذه العوامل في ازدهار اقتصاد السكان، مما دفعهم لتحسين سكنهم. فضلا عن فعالية المرأة القروية فيما عرفه المسكن القروي من تحولات، خاصة على مستوى مواد البناء وطبيعة الشكل الذي أصبح عليه في الوقت الراهن.

2-1-1- تطور السكن القروي

ساهم تحول أنماط العيش، وتحسن الأنشطة الاقتصادية، والرفع من مداخيل السكان، في تطور السكن. فقد كانت المنازل تتأثر بالوسط الطبيعي الذي تستمد منه مواد البناء، ويتلاءم مع الظروف المناخية السائدة، إذ ظل توزيع المباني من حيث الانتشار يتميز بالتفرقة والتباعد؛ نتيجة شساعة الأراضي وضعف السكان. لكن فترة التسعينات وحتى أواخر القرن العشرين عرفت تهافتا كبيرا على الأراضي، وأصبح انتشار السكن مكثفا.

يبدو من خلال معطيات الخريطة رقم 2، أن مجالات المرجات والضايات أقل كثافة سكنية، إذ أن التجمعات المائية تعتبر عوامل طرد للسكان، في حين باقي الأراضي تعرف انتشارا بشكل متفاوت، إلى جانب وجود تجمعات كثيفة، كما هو حال مركز مولاي بوسلهام بالقرب من المرجة الزرقاء وبعض التجمعات الجزئية على طول مجال الدراسة.

يعتبر تجمع المباني في شكل دواوير من الخصائص التي تميز السكن الريفي بمنطقة الغرب، وذلك من حيث مساحتها وحجمها الديمغرافي وموقعها وموضعها (عبد الصادق بلفقيه، 1991، ص102). إلى جانب هذا فإن تطور السكن يساهم في تراجع المساحات المخصصة له في عدة دواوير، إذ أن بعضها قد استهلك بشكل كامل مجال توسعها، وهو ما دفع إلى استغلال مجالات زراعية.

شكل رقم 02: توزيع السكن بمجال الدراسة (وضعية سنة 2000)

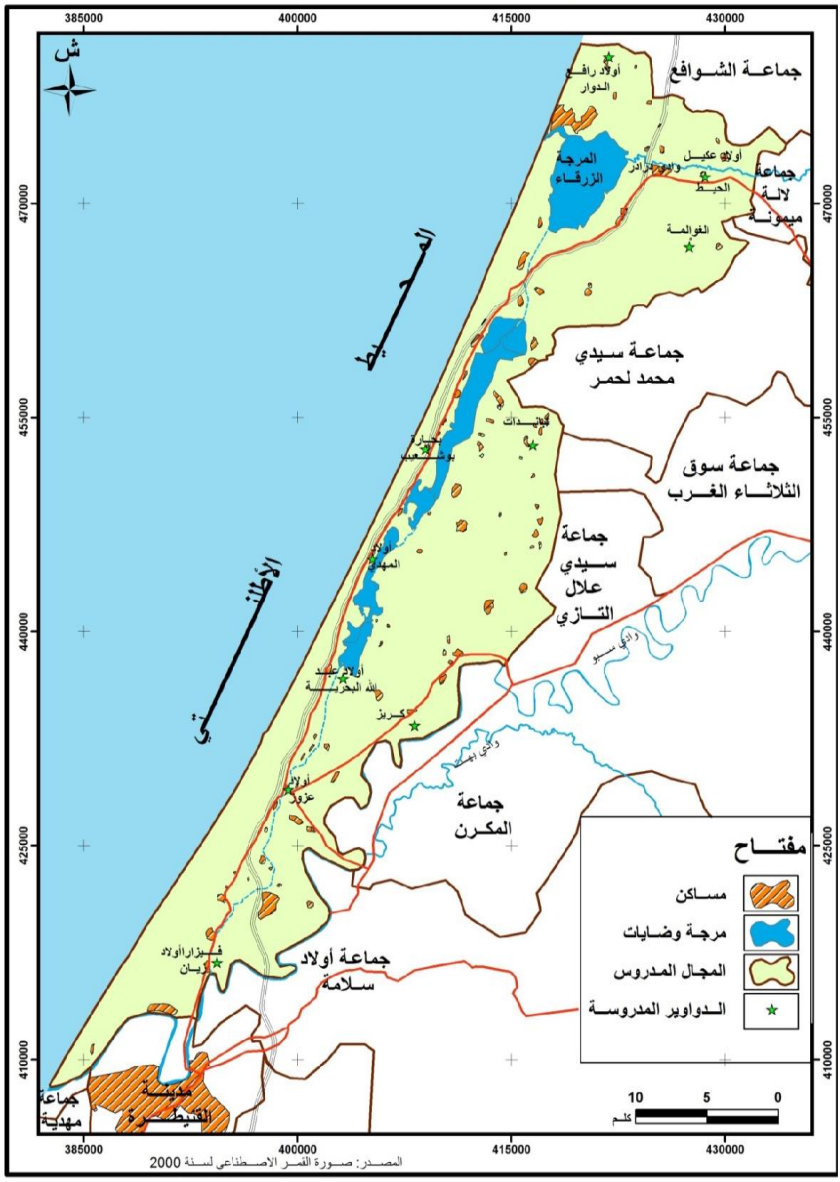

2-1-2 يتميز السكن بأشكال متنوعة

عرف السكن تحولات عميقة، أبرزها الاختفاء شبه الكلي للمباني التقليدية، خاصة تلك التي تعتمد على المواد الهشة؛ كالطين والخشب، ولم تبقى سكن رئيسي إلا عند الفئات الضعيفة جدا من حيث المداخيل.

شكل رقم 03: أنواع السكن بالمجال المدروس

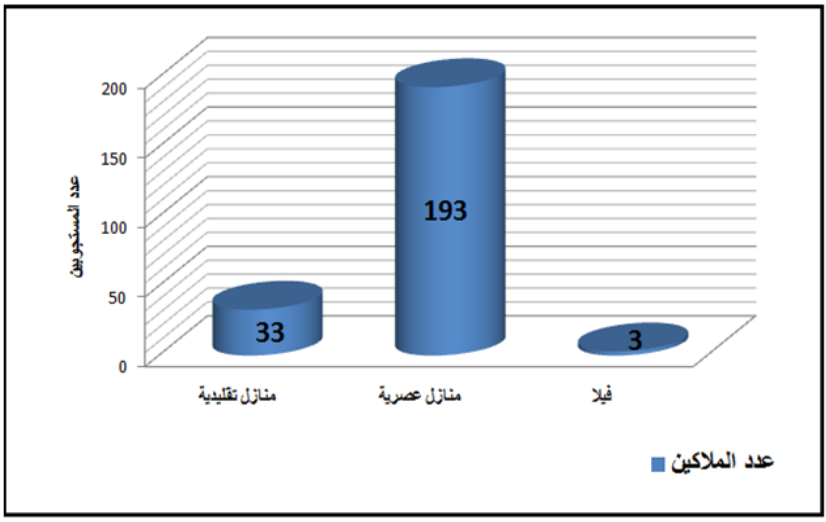

المصدر: البحث الميداني، 2015-2016.

تعتبر المنازل العصرية النوع الأكثر انتشارا بساحل الغرب (84.28%)، وهي أحد مظاهر المباني التي تتشكل من المواد الصلبة في البناء، وتتضمن تجهيزات منزلية عصرية ومتطورة، أما الماء فأغلب السكان يعتمدون على الآبار الخاصة في عملية التزود. وبالمقابل برزت مظاهر التحول في تراجع المنازل التقليدية، إذ وجدنا 33 أسرة فقط تملك هذا النوع من أصل 290. وحسب طبيعة الدخل، فإن هناك بروز للبناء من صنف فيلا، مقتصرا على الأغنياء وبعض المهاجرين.

إن كل الدواوير المدروسة ميدانيا عرفت تحولا في طبيعة السكن، فبعد أن كان السكان يعيشون في الخيمات والمنازل التقليدية، أصبحوا اليوم يملكون منازل ذات مميزات عصرية، على مستوى البناء. إلا أن وظيفة المسكن في العالم القروي، لم يطرأ عليها أي تغيير، خاصة عند ارتباطها بالنشاط الفلاحي، فالمسكن يقوم بإيواء الأسرة، ووظيفة اقتصادية تتمثل في إيواء الماشية، وخزن المنتوجات الزراعية وممارسة بعض المهن، لاسيما التي لها علاقة بالإنتاج الزراعي، من خلال تخصيص بعض المنازل كمحلات لبيع المواد الفلاحية كالآلات والأدوية ...

مست التحولات كذلك المساحة المخصصة للسكن، إذ أنه بالمجلات الريفية عادة ما كانت تحيط بحوزته مساحة تسمى **"زْريبة أو بْحيرة حسب السكان"**. لكن مع التزايد السكاني وتوسع المساحات الزراعية على حساب مساحة السكن، تراجعت هذه الأخيرة وأصبحت العديد من الأسر تملك السكن دون زريبة.

جدول رقم 01: توزيع الأسر حسب مكونات السكن

طبيعة السكن	منزل من كتلة واحدة		منزل مزدوج		نوع آخر		المجموع
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
الدواوير المدروسة	87	38	141	61.57	1	0.43	229

المصدر: البحث الميداني، 2015-2016.

تم التوصل من خلال نتائج الدراسة الميدانية إلى كون 38% من الأسر، تقطن بمسكن دون زريبة أو مساحة مجاورة، وهي نسبة مرتفعة، تبرز لنا مدى التحول السريع فوق الأراضي الفارغة، في حين أن 61.57% يتوفرون على مسكن بطابع تقليدي من حيث المميزات المساحية. ومن خلال التساؤل عن الأسباب، تبين أن قلة المساحة المجاورة حدث بفعل عملية التزاوج، إذ أن الابن بعد زواجه يلجأ إلى بناء سكن خاص، حتى أصبح عدد المساكن بكثرة والمساحة المجاورة ضيقة. ثم توسع الزراعة، خصوصا مع تطور تقنيات السقي ووفرة المياه، حيث أضحت الزراعة تحاذي جوانب المسكن.

2-1-3 نوعية مواد البناء

يعد الإطار المبني من المظاهر الملفتة للانتباه، التي اجتاحت ساحل الغرب، إذ أن انتشار وتوسع السكن الصلب يظهر أن سرعته ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، موازاة مع بعض التجهيزات التي عرفها العالم القروي؛ كالتزود بالكهرباء وتحسين جودة الطرق التي تسهل إمكانية نقل المواد من المراكز الحضرية؛ كالحديد والإسمنت. خاصة وأن القرى المغربية عرفت اهتماما متزايدا بمواد البناء المصنعة مقابل المواد الخام المحلية، أو المزج بينهما حسب الإمكانات المتاحة لصاحب المسكن، وبالتالي الحديث عن صفة التعدد والتباين التي تطبع المساكن بالبادية المغربية (المختار الأكحل، 2005، ص50).

لقد ساهم الماء بشكل كبير في مختلف التحولات التي مست مواد البناء، نظرا لفعاليته في الرفع من جودة النشاط الزراعي، وبالتالي الرفع من المداخيل والتغلب على المواد الضرورية للبناء.

2-2 ضعف التجهيزات الضرورية بأغلب المساكن

لازالت أغلب المنازل السكنية بالمجال الساحلي للغرب، تعاني العديد من الإكراهات من حيث التجهيزات، رغم الأهمية التي تحظى بها السواحل المغربية، بعضها يمكن القول أن السكان من يتحملون مسؤولية عدم توفرها، نظرا لوجودها دون عناء أو أداء، كالماء الشروب الذي لا يشكل أي معاناة لهم، باستثناء بعض الدواوير التي تجلب الماء الشروب من نقط توزيع بعيدة عن المنازل.

جدول رقم 02: التجهيزات العمومية للمسكن بالدواوير المدروسة

نوع التجهيزات	الكهرباء		الماء الصالح للشرب		مياه الآبار		شبكة التصريف الصحي	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
العينة المدروسة	229	0	1	228	229	0	0	229

المصدر: البحث الميداني، 2015-2016.

إن السمة التي تميز معظم المساكن بمجال الدراسة، هي الضعف الكبير في التجهيزات العمومية، ما عدا التزود بالكهرباء الذي أضحى يغطي المجال الساحلي، بنسبة تقارب 100%، باستثناء المنازل الراقية بالتجمعات السكنية الحضرية (مركز مولاي بوسلهام وبعض جوانب مراكز الجماعات).

جدول رقم 03: تجهيزات المسكن الخاصة

التجهيزات	مطبخ وحمام		تلفاز		ثلاجة		هاتف نقال		بئر خاص بالمسكن	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
العينة المدروسة	229	0	229	0	195	34	202	27	89	140

المصدر: البحث الميداني، 2015-2016.

أصبحت المعدات الداخلية، من مطبخ وحمام، موجودة في كل المساكن، إلى جانب التلفاز الذي يوجد عند جميع الأسر، التي شملتها الدراسة الميدانية، أما آلة التبريد والهواتف النقالة، فقد عرفت انتشارا كبيرا داخل الأسر، نظرا لمكانتها في المجتمع.

على مستوى الآبار الخاصة بالمسكن، لتلبية حاجيات الأسر من الماء الشروب والاستعمال المنزلي فإنها تبقى أقل التجهيزات، إذ أن 89 أسرة لها بئر خاص، في حين 140 أسرة لا تتوفر عليه، وتجلب المياه من الآبار التي تسقى منها المزروعات، الشيء الذي يسبب للسكان عدة مخاطر، بفعل اختلاط المياه مع المواد المخصبة والروائح المنبعثة من المحركات المخصصة للضخ.

3- ظهور مراكز قروية بطابع تمدني

يتضمن المجال الساحلي للغرب مركزا قرويا، ذو طابع تمدني من حيث أشكال البناء، ومراكز الإيواء، وبعض الأنشطة السياحية (مركز مولاي بوسلهام)، ثم مركز جماعة بنمنصور، رغم صغر حجمه وضعف أهميته، فإنه يسير نحو التوسع والهيكلة.

تتعدد مشاكل المراكز القروية على المستوى العقاري والبيئي والاقتصادي والاجتماعي، رغم وجود عدة تجزئات عقارية، لم تخضع لأي معيار قانوني منذ عدة سنوات. إلا أنه في الوضع الراهن أصبح السكان يشيدون منازلهم اعتمادا على قوانين؛ كالتراخيص وتصاميم البناء، كما هو الشأن بالنسبة لمركز مولاي بوسلهام، ثم وضع تصاميم لأحياء وتجزئات من طرف الجهات المسؤولة عن سياسة التعمير بإقليم القنيطرة. فالمركز يتوفر على مؤهلات سياحية جذابة، تساهم في الرفع من قيمة الازدهار الاقتصادي، تتجلى في المرجة الزرقاء وشاطئ مولاي بوسلهام، خصوصا وأن السياحة بالمغرب أصبحت من القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني، خاصة مع الأهمية التي منحت لهذا القطاع في المخططات الاقتصادية.

شكل رقم 04: توسع السكن على حساب الغابة والأراضي الفلاحية بمركز مولاي بوسلهام

المصدر: صورة كوكل اورث، 2018/07/30

يعتبر تزايد السكان بمركز مولاي بوسلهام سببا رئيسيا في توسع المجال المبني، فقد تطور عدد السكان بشكل كبير بين فترات الإحصاء التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط.

جدول رقم 04: تطور سكان مركز مولاي بوسلهام

السنوات	1994	2004	2014
عدد السكان	855	5693	7372

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات: 1994 – 2004 – 2014.

لقد تمت زيادة عدد السكان بالمركز بوثيرة سريعة، لاسيما في الفترة الممتدة بين 1994 و2004، حيث تزايد العدد بـ 4838 نسمة، ثم تراجعت حدة التزايد بين 2004 والإحصاء الأخير لسنة 2014، إذ تزايد فقط بـ 1679 نسمة.

تم تسجيل نفس وثيرة الزيادة على مستوى الأسر، إذ ارتفعت من 220 سنة 1994 إلى 1693 أسرة سنة 2014، وبالتالي فإن تزايد عدد السكان واكبه تزايد الأسر.

ترتبط ساكنة مركز مولاي بوسلهام بالعالم الخارجي بمختلف مكوناته، خاصة على مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية، حيث يتم نقل الثقافة الحضرية إلى هذا المركز، إما عن طريق الأمهات المنحدرات من المدن أو الأبناء الذين يقيمون بها، إما للدراسة أو العمل.

يزخر مركز مولاي بوسلهام بعدد مهم من المصالح العمومية، التي تساعد السكان على تلبية احتياجاتهم الضرورية، إذ توجد به: دار الجماعة، قيادة، مستوصف، الطب العام، صيدلية، مركز البريد، مدارس ابتدائية، إعدادية، دار الشباب، وحدات بنكية... . ورغم وجود هذه المعطيات، فإنه يعاني من نقص بعض التجهيزات.

بالنسبة لمركز حد أولاد جلول بجماعة بنمنصور، فإنه ظل يعاني نقص العديد من الخدمات لسنوات طويلة، فحتى سنة 2012 لم يكن المركز يتوفر إلا على مدارس ابتدائية ومستوصف

وبعض الخدمات الخاصة، ولازال يعاني نقص بعض المرافق الأساسية، إذ تعد مدينة القنيطرة الحل الأبرز بالنسبة للسكان، قصد القيام بمصالحهم الشخصية.

3-1 أشكال البناء

على مستوى أشكال البناء، يتوفر مركز مولاي بوسلهام على أنواع راقية من المباني، مثل الفيلات التي أصبحت منتشرة بجانب الشاطئ، يستغل جزء منها للكراء خلال فصل الصيف، نتيجة زيادة السياح، مع الانتشار الكبير للبناء من نوع دور مغربية. إلى جانب هذا عرف المركز توسعا للسكن العشوائي بهوامشه، وهو ما يشكل أحد أكبر الإكراهات التي تواجه التطور الحضري في غياب أي تدخلات جذرية للحد من هذا الانتشار.

شكل رقم 05: نموذج السكن من نوع فيلا بمركز مولاي بوسلهام

المصدر: تصوير شخصي، غشت 2015

3-2 إكراهات تحد من تطور مركز مولاي بوسلهام

رغم الإمكانات التي تتوفر بمركز مولاي بوسلهام، فإنه لازال يعاني من نقص جودة الطرق وقلة الفضاءات الإيكولوجية، باستثناء الطبيعة الخلابة للمرجة الزرقاء والشاطئ المحاذي له، إلى جانب التوسع العشوائي للمباني الذي يؤثر سلبا على الغطاء الغابوي والأراضي الصالحة للزراعة، فضلا عن غياب مشاريع تنموية كبرى؛ كالصناعات التي بإمكانها تحسين الوضع الاقتصادي للسكان، مما يتطلب التدخل في هذا المركز، قصد تحسين وضعه البيئي والاقتصادي والاجتماعي، حتى يرقى لتطلعات السكان والسياح.

شكل رقم 06: تفاقم حجم النفايات الصلبة وتدهور الوسط البيئي بمركز مولاي بوسلهام

المصدر: تصوير شخصي، غشت 2015

4- تطور شبكة الطرق والمواصلات

الشبكة الطرقية هي أداة لفك العزلة بين المجالات، وخاصة ربط المجال القروي والحضري فيما بينهما. فالبنيات التحتية، لاسيما الطرق تساهم في تسريع وثيرة التحولات المجالية والرفع من مستوى التنمية المحلية(عبد الرحيم قصباوي، 2019، ص239)، فهي تلعب دورا مهما في النهوض بقطاع المواصلات، والتبادل التجاري بين المجال المدروس وباقي المناطق التي تشكل مراكز استقطاب المنتوجات المحلية، كما أن للطرق دور كبير في فك العزلة عن العالم القروي.

وانطلاقا من دراستنا للشبكة الطرقية بالمجال الساحلي للغرب وربطها بإقليم القنيطرة، اتضح أنه إلى جانب ضعفها، هناك تدهور حاد في جودة الطرق المتوفرة، مما يعمق معاناة السكان.

ورغم هذا الوضع، فقد ساعد الموقع الجغرافي للساحل على الاستفادة من تنوع الشبكة الطرقية، إذ نجد الطرق الوطنية والجهوية والإقليمية، ومرور الطريق السيار وخط القطار الفائق السرعة، على طول ساحل الغرب، مما يساهم في ازدهار التنمية المجالية.

شكل رقم 07: توزيع الشبكة الطرقية بمجال الدراسة

عرفت الشبكة الطرقية تطورا في العشرين سنة الأخيرة، نتيجة الاستفادة من البرنامج الوطني للطرق القروية بالمغرب الأول والثاني[1]، والذي تضمن إنشاء عدة طرق جديدة وتهيئة وتحسين جودة الطرق المتوفرة. ويعتبر مرور الطريق السيار على طول الشريط الساحلي، من أبرز العوامل التي عززت الشبكة الطرقية بهذا الأخير، فهو من التجهيزات التي ساهمت في الرفع من النسيج الاقتصادي وتطويره، وتقوية التبادل مع باقي المناطق الكبرى بالمغرب، لاسيما المدن المجاورة، مثل سلا والرباط والعرائش وطنجة.

يعد كذلك الخط السككي الخاص بالقطار الفائق السرعة (TGV)، من التحولات المجالية بساحل الغرب. فرغم ما يقدمه من سهولة في عملية التنقل بين المدن، إلا أنه ساهم في تغيير المشهد البيئي، من خلال اجتثاث العديد من الغابات التي صادف موقعها الخط السككي، ثم هدم العديد من المنازل وتحويلها إلى مجال آخر، ناهيك عن تدهور مساحات شاسعة، كانت تستغل في الزراعة، مع تدهور جودة المياه الباطنية بفعل التلوث (OFFICE NATIONALE DE CHEMIN DE FER, 2010, p89) الناتج عن عملية أشغال البناء وتسرب المواد المستعملة في الآلات الميكانيكية إلى السدائم الباطنية التي تستغل للشرب وسقي المزروعات.

5- انتشار وحدات الصناعة الغذائية

أدى ازدهار النشاط الزراعي بمنطقة الغرب عامة، إلى إنشاء عدد من الوحدات المتخصصة في الصناعة الغذائية، وخاصة المرتبطة بمنتوجات الخضر والفواكه والصناعات السكرية والزيتية.

يضم إقليم القنيطرة وحدات متعددة للصناعة الغذائية، تتركز أغلبها على الشريط الساحلي، لما يعرفه من وفرة لمنتوجات الخضر والفواكه.

[1] - المرحلة الأولى من 1995-2005 والثانية من 2005 إلى 2015

جدول رقم 05: أهم وحدات الصناعة الغذائية بساحل الغرب

الوحدات	طبيعة النشاط	الجماعة
STE AFREUR	معالجة وتصدير الخضر والفواكه	مناصرة
ABAZ (Avocatier)	معالجة توت الأرض (الفراولة)	مناصرة
AGROGAILES S.A.R.L	معالجة الفراولة والعنب وتوت العليق	بحارة أولادعياد
SABIMA (EX ZAOUBAC)	معالجة الفراولة والعنب وتوت العليق	بنمنصور
DRICOLL'S (EX ALCONIRA)	معالجة توت العليق	مولاي بوسلهام
FRE SOUER	معالجة الفراولة	مولاي بوسلهام
FRAMACO	معالجة الفراولة	مولاي بوسلهام
FRUIT SUN	معالجة الفراولة	مولاي بوسلهام
FRIGODAR	معالجة الفراولة	مولاي بوسلهام
PALMA FRUIT	معالجة الفراولة	مولاي بوسلهام
COOP DRADER	الفراولة وتوت العليق	مولاي بوسلهام
MERJA EXPORT	إنتاج السلطة من نباتات مختلفة	مولاي بوسلهام
AROM FRE SH	معالجة نباتات عطرية مختلفة	مولاي بوسلهام

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لكل من الغرب واللوكوس، 2015.

انطلاقا من هذه المعطيات، يمكن القول أن ساحل الغرب عرف تحولا مجاليا مرتبطا بانتشار وحدات الصناعة الغذائية، التي تركزت بالقرب من مكان الإنتاج. فالجماعة الترابية مولاي بوسلهام بحكم وجود زراعة توت الأرض (الفرولة) بشكل كبير، كانت لها الأهمية في أن تعرف تركزا لأكبر عدد من الوحدات المخصصة في معالجة هذه الفاكهة.

لقد ساهم تركز وحدات الصناعة الغذائية بمجال الدراسة، في توفير فرص الشغل وتحسين المستوى الاقتصادي للعديد من الأسر، بحيث تستقبل هذه الوحدات عددا كبيرا من العمال، لاسيما في صفوف الإناث من مناطق خارج مجال الدراسة، فضلا عن مساهمتها في الرفع من قيمة المنتوجات المحلية وتثمينها.

خاتمة

عرف المجال الساحلي لمنطقة الغرب، تحولات مجالية غير فلاحية كبيرة، حيث أصبح يتميز بأشكال سكنية عصرية، تعتمد على مواد صلبة في البناء، مما أدى إلى انتشار واسع للبناء الصلب، على طول المجال الساحلي للغرب، مع ظهور مراكز سكنية بطابع تمدني. ويبقى مركز مولاي بوسلهام الأكثر تطورا وتوسعا، نظرا لموقعه الاستراتيجي المطل على البحر وأهميته

السياحية، خاصة أنه يجاور المرجة الزرقاء، التي تعد عاملا أساسيا في توسع وتطور أشكال السكن، لما لها من دور سياحي.

عرفت الشبكة الطرقية كذلك، تطورا مهما من خلال تحولات بارزة، فبعد أن ظلت جهة الغرب وخاصة الشريط الساحلي، يعاني نقصا في هذه الشبكة، أصبحت في الوقت الراهن تتميز بالتوسع وتحسين خدماتها، لاسيما بعد إنشاء الطريق السيار وخط القطار ذو السرعة الفائقة.

قائمة المراجع

1.المختار الأكحل(2004)، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية: حالة هضبة بنسليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط، المغرب.

2.محمد حنزاز(2005)، إشكالية الأراضي القابلة للتعمير بالمدارات المسقية بجهة الغرب الشراردة بني احسن، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 121، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.

3.عبد الصادق بلفقيه(1991)، مظاهر تطور السكن الريفي بمنطقة الغرب، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 3، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب.

4.المختار الأكحل(2005)، التحولات المعاصرة للمسكن الريفي: حالة هضبة بنسليمان، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 121، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.

5.عبد الرحيم قصباوي(2019)، الماء والتحولات المجالية بساحل الغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب.

6.المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات: 1994 – 2004 – 2014.

7.OFFICE NATIONALE DE CHEMIN DE FER(2010), Etude TGV Kénitra-Tanger; Etude d'impact sur l'environnement,

8.DIRECTION REGIONALE DE L'EQUIPEMENT ET DES TRANSPORTS DE KENITRA(2015), Carte réseau routier province de Kénitra et sidi Slimane.